الأمم المتحدة
S/PRST/2015/7



Distr.: General
19 March 2015
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٧٤٠٩، المعقودة في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٥، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون ”الحالة في الشرق الأوسط“.

”قدمت المنسقة الخاصة لشؤون لبنان، سيغريد كاغ، والأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، إدمون موليه، إحاطة إلى مجلس الأمن عقب عرض تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). ويعرب مجلس الأمن عن تقديره للأعمال التي اضطلع بها ديريك بلامبلي بصفته منسقا خاصا في الفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٤، ويرحب بتعيين سيغريد كاغ منسقة خاصة جديدة وبالجهود الأولية التي بذلتها.

”ويشير مجلس الأمن إلى جميع قراراته وبيانات رئيسه السابقة بشأن الحالة في لبنان. ويؤكد مجلس الأمن من جديد دعمه القوي لسلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله السياسي.

”ويعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه في أعقاب الأحداث التي وقعت مؤخرا على نطاق الخط الأزرق وفي منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. ويشدد مجلس الأمن على أن هذا العنف ووجود أسلحة غير مأذون بها في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان يشكلان انتهاكا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) ولوقف أعمال القتال. ويؤكد على احتمال أن تؤدي هذه الأحداث إلى نشوب نزاع جديد لا يمكن لأي من الأطراف أو للمنطقة أن تحمل تبعاته. ويحث مجلس الأمن جميع الأطراف على بذل قصارى جهودها لكفالة استمرار وقف أعمال القتال، والتحلي بأقصى قدر من الهدوء وضبط النفس والإحجام عن أي أعمال أو أقوال يمكن أو تضر بوقف أعمال القتال أو تؤدي إلى زعزعة استقرار المنطقة.





"ويشير المجلس إلى بيانه الصحفي المتعلق بلبنان المؤرخ ٤ شباط/فبراير. ويحث المجلس جميع الأطراف على التقيد الصارم بالتزامها باحترام سلامة أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وسائر موظفي الأمم المتحدة وعلى كفالة احترام حرية تنقل القوة بشكل تام ودون عوائق، بما يتفق مع ولايتها وقواعد الاشتباك.

"ويحث مجلس الأمن جميع الأطراف على بذل قصارى جهودها لكفالة استمرار وقف أعمال القتال، ويؤكد ضرورة مواصلة تعاونها مع المنسقة الخاصة وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، بوسائل منها الآلية الثلاثية، من أجل مواصلة تنفيذ العملية الجارية لتحديد ورسم الخط الأزرق بكامله، والتركيز مجددا على هدف التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار والتفكير بصورة إيجابية في سبل المضي قدما في ما يتصل بجميع المسائل المعلقة في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، و ١٥٥٩ (٢٠٠٤) وغيرها من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

"ويعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه إزاء جميع انتهاكات السيادة اللبنانية ويدعو جميع الأطراف إلى الاحترام التام لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دوليا، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

"ويعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء الجمود المستمر لعشرة أشهر في انتخاب رئيس الجمهورية، والذي يقوض قدرة لبنان مواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها ويضر بالسير العادي لعمل المؤسسات اللبنانية. ويحث المجلس زعماء لبنان على التقيد بالدستور والميثاق الوطني للبنان ويدعو جميع الأطراف إلى التصرف بروح المسؤولية وإعطاء السبق لاستقرار لبنان ومصالحه الوطنية قبل السياسة الحزبية، وإلى إبداء المرونة اللازمة والشعور بالحاجة الملحة إلى تطبيق الآليات التي ينص عليها دستور لبنان في ما يتعلق بالانتخابات. ويدعو أعضاء البرلمان إلى التشبث بالتقاليد الديمقراطية الراسخة في لبنان والاجتماع من أجل انتخاب رئيس دون مزيد من الإبطاء. ويؤيد المجلس الجهود التي يبذلها رئيس الوزراء تمام سلام للحكم في ظل ظروف صعبة ويدعو جميع الأطراف في لبنان إلى تمكين الحكومة من أداء مهامها بفعالية.

"ويعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه إزاء التأثير المتزايد والسلبي الناجم عن الأزمة السورية على استقرار لبنان وما تشكله من تهديد مباشر لأمنه. ويشدد على قلقه إزاء استمرار إطلاق النار والقصف العابرَيْن للحدود من الجمهورية العربية

السورية إلى داخل لبنان، مما يتسبب في وفيات وإصابات في صفوف السكان اللبنانيين، فضلا عن الغارات وعمليات الاختطاف والاتجار بالأسلحة عبر الحدود اللبنانية السورية.

”ويلاحظ مجلس الأمن أيضا ببالغ القلق جميع الانتهاكات الأخرى التي تقع على الحدود، بما في ذلك وجود الجماعات الإرهابية والمتطرفة العنيفة على الأراضي اللبنانية، وتزايد مشاركة بعض الأطراف اللبنانية في القتال الدائر في سورية وما يشكله ذلك من مخاطر على استقرار لبنان وعلى شعب لبنان. ويؤكد مجلس الأمن دعوته جميع الأطراف اللبنانية إلى أن تجدد الالتزام بسياسة النأي بالنفس التي ينتهجها لبنان وأن تعدل عن أي تدخل في الأزمة السورية، اتساقا مع التزامها الوارد في الإعلان الوزاري الذي أصدرته الحكومة الحالية في إعلان بعبدا المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

”ويدين مجلس الأمن بأشد العبارات أعمال الإرهاب، بما في ذلك احتجاز الرهائن على أيدي الجماعات الإرهابية والمتطرفة العنيفة، ومن بينها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، المعروف أيضا باسم داعش، وجبهة النصرة، على الأراضي اللبنانية، ويشيد بالقوات المسلحة وقوات الأمن اللبنانية لالتزامها والدور الحاسم التي تؤديه في منع الإرهاب ومكافحته في لبنان. ويعرب المجلس عن قلقه إزاء تزايد خطر التطرف في جميع أرجاء المنطقة والتهديد الذي يشكله على لبنان. ويعرب أيضا عن قلقه إزاء اختطاف جنود لبنانيين على يد تنظيم الدولة الإسلامية، المعروف أيضا باسم داعش، وجبهة النصرة ويدعو إلى إطلاق سراحهم فورا.

”ويشجع مجلس الأمن جميع الأطراف في لبنان على إبداء وحدة وتصميم متجددين لمقاومة الانزلاق في هوة العنف والتراع ويحيط علما مع التقدير برسائل زعماء لبنان الداعية إلى الاعتدال، بما في ذلك الحوارات الجارية والنداءات الأخيرة لترع فتيل التوترات الطائفية ووضع استراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب في لبنان.

”ويرحب مجلس الأمن بالدور الحاسم للجيش اللبناني وقوات الأمن اللبنانية في بسط سلطة الدولة والمحافظة عليها وفي مواجهة التحديات الأمنية الجديدة. ويرحب المجلس كذلك بالالتزام الدولي القوي بدعم الجيش اللبناني عن طريق خطته لتنمية القدرات، بما في ذلك الاتفاق المتعلق بالمساعدة البالغ قدرها ٣ بلايين دولار المقدمة من المملكة العربية السعودية بالتعاون مع فرنسا ومبلغ ١ بليون دولار الإضافي الذي أعلنت المملكة العربية السعودية عن التبرع به في عام ٢٠١٤، والمبلغ

الذي يفوق ١ بليون دولار المقدم في شكل مساعدة أمنية من الولايات المتحدة منذ عام ٢٠٠٦، والدعم المقدم من الدول الأعضاء الأخرى والذي يساعد في تعزيز قدرة الجيش اللبناني على توفير الأمن للبنان. ويحث أيضا على تقديم مساعدات إضافية وعاجلة في المجالات التي يحتاج فيها الجيش اللبناني إلى الدعم أشد الاحتياج، بما في ذلك مكافحة الإرهاب وحماية الحدود. ويدعو زعماء لبنان واللبنانيين من كل الطوائف إلى تقديم الدعم للجيش اللبناني.

”ويشدد مجلس الأمن أيضا على ضرورة دعم السلطات الأمنية والقضائية اللبنانية لمكافحة الإفلات من العقاب. ويرحب بتجديد ولاية المحكمة الخاصة للبنان ويشير إلى ضرورة وضع حد للإفلات من العقاب في لبنان من أجل تحقيق استقرار لبنان وأمنه على المدى الطويل. ويحث المجلس السلطات اللبنانية على مواصلة الوفاء بالتزاماتها الدولية في هذا الصدد، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بالمسائل المالية، ويحث الدول الأعضاء أيضا على تقديم تبرعات عند الضرورة. ويدعو المجلس جميع الأطراف إلى التعاون الكامل مع المحكمة.

”ويساور المجلس قلق شديد إزاء الأثر الناجم عن استضافة أكثر من ٠٠٠ ١٨٠ ١ لاجئ من اللاجئين السوريين المسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان، وهو ما يمثل نسبة أكبر من حيث عدد اللاجئين إلى عدد سكان لبنان مقارنة بأي بلد آخر، وأثر ذلك على المجتمعات المضيفة، وعلى الاستقرار والأمن في لبنان والمنطقة ككل. ويدرك المجلس التحديات غير العادية التي لا تزال تواجه لبنان والشعب اللبناني في هذا الصدد، وما يبذله لبنان من جهود لاستضافة هؤلاء اللاجئين ومساعدتهم وحمايتهم، وأهمية الالتزام بحقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية. ويحيط علما بالقرارات التي اتخذتها حكومة لبنان مؤخرا بشأن سياستها الخاصة باللاجئين السوريين، ويشجع الحكومة على مواصلة العمل بشكل وثيق مع الأمم المتحدة، ولا سيما مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والشركاء.

”ويؤكد مجلس الأمن أن دعم جهود لبنان الرامية إلى معالجة آثار تدفق اللاجئين، في مجالات شتى منها الخدمات الأساسية، مثل التعليم والصحة، أمر بالغ الأهمية للحفاظ على الاستقرار والأمن في لبنان. ويحث المجلس المجتمع الدولي على التعجيل بدفع التبرعات المعلنة حاليا وعلى زيادة المساعدة المقدمة إلى لبنان بشكل كبير، بما يتفق مع خطة لبنان للاستجابة للأزمة، ولا سيما في المؤتمر الدولي الثالث للتبرع بالمعونة الإنسانية لسورية الذي سيعقد في الكويت في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥.

”ويقدر مجلس الأمن عمل مجموعة الدعم الدولية للبنان تحت إشراف الأمين العام ودورها في ضمان تقديم دعم دولي قوي ومنسق لبنان من أجل مساعدة البلد على الصمود في وجه التحديات المتعددة المتعلقة بأمنه واستقراره. ويحث المجلس المجموعة على مواصلة عملها بالتنسيق مع المنسقة الخاصة والبحث عن فرص للمساعدة على التصدي للتحديات المتزايدة التي تواجه أمن لبنان واستقراره، بما في ذلك عواقب الأزمات السائدة في المنطقة والأثر الناجم عن استضافة ملايين اللاجئين“.